مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 03- ديسمبر 2019

واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازلIII

The reality of the solidity and integrity of the Algerian banking system in shade the Basel III accord

ط د.عباسي طلال [1] *، د. أولاد زاوي عبد الرحمان[2]

[1] مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، الجزائر
Abassitalel1994@gmail.com
[2]مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، الجزائر
ouledzaoui80@gmail.com،الجزائر

تاريخ التسليم:2019/08/26 تاريخ المراجعة:2019/10/25 تاريخ القبول: 2019/11/12

الملخص

هدفت الدراسة إلى تبيان ضرورة قياس الصلابة المالية للبنوك في ظل الأزمات المالية، وكذا إبراز دور اتفاقية بازل III في تعزيز صلابة الجهاز المصرفي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وباستخدام مختلف الإحصائيات والجداول توصلت الدراسة لنتائج اهمها قيام البنك المركزي باستحداث أنظمة وقوانين جديدة لتعزيز صلابة البنوك وكذا محاولة مسايرة تطبيق القواعد الاحترازية لبازل 3.

الكلمات المفتاحية: بازل III، مؤشرات الصلابة المالية، القواعد الاحترازية، النظام المصرفي الجزائري.

Abstract

The study aimed to show the need to measure the financial solidity of banks in light of financial crises, as well as to highlight the role of Basel III in strengthening the solidity of the banking system after the global financial crisis of 2008.

Using the various statistics and tables, the study concluded the results of the most important of which the Central Bank introduced new regulations and laws to strengthen the hardness of banks as well as trying to follow the application of Prudential rules for Basel 3

Keywords: Basel III, Financial solidarity indicators, Prudential rules, Algerian banking system

***المؤلف المراسل: عباسي طلال ، الإيميل: abassitalel1994@gmail.com**

مقدمة:

تعتبر سلامة الجهاز البنكي وضمان استقراره هدفا تسعى السلطات لتحقيقه في ظل حالة اللاستقرار التي يشهدها العالم مع توالي الأزمات المالية وانعكاسها على نشاط البنوك، وفي هذا السياق عملت مختلف الجهات الدولية على وضع طرق ومؤشرات لقياس صلابة البنوك واختبار سلامتها وكذا دعم السلطات المحلية على سن قوانين وتنظيمات احترازية مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي والسهر على تفعيل رقابة كافية من أجل الرفع من متانة وصلابة الأنظمة البنكية الوطنية.

فكانت البداية بمؤشرcamels للحيطة الجزئية وصولا لمؤشرات ISF الدولي مع بداية الألفية الجديدة، وختاما باتفاقية بازل III والتي تعتبر أخر اتفاقية تم إصدارها على المستوى الدولي والتي جاءت لمعالجة نقاط الضعف في الأنظمة البنكية والتي كشفت عنها الأزمة العالمية.

وقد سعى بنك الجزائر على ضمان مواكبة تلك التطورات خاصة فيما يتعلق بتطبيق معايير بازل وكذلك تفعيل مبادئ الحوكمة في النظام البنكي والعمل على كسب خبرات في مجال الإنذار المبكر للأزمات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي يحث كل الأنظمة على عمل نماذج لقياس الصلابة الخاصة بالجهاز النقدي وكذا معرفة قدراته على موجهة الصدمات المفاجئة.

❖ **إشكالية الدراسة:**

من خلال هذا الطرح تتجلى إشكالية الدراسة حول:

➢ **ما مدى مساهمة بنك الجزائر في تعزيز صلابة الجهاز المصرفي في ظل معايير بازل III ؟**

وبناءً على تساؤل الرئيسي تم طرح فرضية رئيسية واحدة :

➢ ساهم بنك الجزائر في تعزيز صلابة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال تكييف أنظمته بما يتماشى والتطورات الأخيرة على الساحة الدولية.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضية تم تقسيم الدراسة لثلاث محاور أساسية:

1- المقاربة النظرية لمؤشرات السلامة المصرفية وأهميتها

2- بازل III كرؤية جديدة لتعزيز صلابة الجهاز البنكي في ظل الأزمة المالية الأخيرة

3- واقع صلابة النظام البنكي الجزائري ومسايرته لاتفاقية بازل III

1. المقاربة النظرية لمؤشرات السلامة المصرفية وأهميتها

في ظل زيادة حدة الأزمات المالية والتي انعكست بدرجة كبيرة على نشاط البنوك، أصبح ضمان سلامة الجهاز المصرفي هدف تسعى السلطات لتحقيقه من خلال وضع نظم ومؤشرات هدفها قياس سلامة النشاط البنكي واختبار مدى قدرته على امتصاص الصدمات التي يتعرض لها.

1.1 تعريف السلامة المصرفية ومؤشراتها

يُعرف النظام المصرفي السليم على أنه النظام الذي تكون فيه معظم البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن المحتمل أن تبقى كذلك، وذلك من خلال اعتماد عدة نواحي كقدرة البنك على تحقيق الأرباح وكفاءة الإدارة وكفاية رأس المال البنوك، بحيث يتطلب تحقيق مبدأ السلامة المصرفية ضرورة تمتع كل وحدة من وحدات الجهاز المصرفي بموقف مالي سليم بالإضافة إلى قدرتها على القيام بدورها في الوساطة بكفاءة.(**حمني، 2018، ص194)**

أما مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات تهدف لتقييم نقاط قوة وضعف مختلف المؤسسات المالية في أي بلد باستخدام بيانات مالية مختلفة تشمل كفاية رأس المال، جودة أصول البنوك والوظائف خارج الميزانية وكذا الربحية والسيولة إضافة لنوعية النشاط الائتماني. **(COBAC, 2014)**

وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها مؤشرات توفر معلومات حول صحة وسلامة المؤسسات المالية في البلد من خلال بيانات مجمعة يتم حسابها ونشرها بهدف تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية ومن أجل تعزيز استقرارها والتقليل من خطر الفشل على وجه الخصوص.**(FMI , 2006, p01)**

2.1 أهمية استخدام مؤشرات قياس صلابة الجهاز المصرفي

تسمح مؤشرات الصلابة بـ: **(طلفاح، 2005، ص 04،03)**

- ✓ أن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.
- ✓ تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- ✓ هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.
- ✓ تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

3.1 أنواع المؤشرات الخاصة بقياس الصلابة المالية

توجد عدة مؤشرات لقياس صلابة وسلامة الجهاز المصرفي أهمها:

❖ **مؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم سلامة الجهاز المصرفي.**

إن الهدف من مؤشرات الحيطة الجزئية هي تقييم سلامة المؤسسات المالية الناشطة في النظام البنكي كل على حدا من خلال مجموعة من المؤشرات المالية الداخلية للبنوك، والتي تم جمعها في

نموذج يسمى CAMELS، والذي يعرف على انه نظام لتحليل الوضع المالي والتنبؤ بمعدل فشل المؤسسات المالية، فهو أداة إشرافية واسعة النطاق وأحد المقاييس القليلة المقبولة عمومًا لتقييم السلامة البنكية، يعتمد على نسب مالية تمثل مؤشرات الأداء والتي تم تجميعها من خلال استخدام مختلف التقارير الدورية للمؤسسات محل الرقابة.**(Rostami ,2015 p 653)**

يشير كل حرف من نموذج CAMELS إلى مؤشر معين وعددها 6 هي: كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio، جودة الأصول Assets Quality، الإدارة Management، الربحية Earning، درجة السيولة Liquidity، الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk.

الجدول رقم 01: مؤشرات الحيطة الجزئية حسب نظام CAMELS

كفاية رأس المال	جودة الأصول	الإدارة
✓ **نسب راس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر** ✓ **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال**	✓ مؤشرات المؤسسة المقرضة - تركيز الائتمان القطاعي - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية - القروض للمؤسسات العامة - مخاطر الأصول ومؤشرات الرفع المالي ✓ مؤشرات المؤسسة المقترضة - نسبة الدين إلى حقوق الملكية - ربحية الشركات - مديونية القطاع العائلي	✓ معدلات الإنفاق ✓ نسبة الإيرادات لكل موظف ✓ التوسع في عدد المؤسسات المالية
الربحية	**درجة السيولة**	**مخاطر السوق**
✓ **العائد على الأصول** ✓ **العائد على حقوق الملكية** ✓ **معدلات الدخل والإنفاق** ✓ **المؤشرات الهيكلية**	✓ تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية ✓ التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك ✓ الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي ✓ نسبة القروض إلى الودائع ✓ هيكل استحقاق الأصول والخصوم ✓ تدابير السيولة السوق الثانوية	✓ مخاطر سعر الفائدة والصرف والأسهم والسلع ❖ مؤشرات خاصة بالسوق ✓ أسعار السوق للأدوات المالية ✓ تصنيف الائتمان ✓ هوامش العائد السيادي

المصدر: طلفاح، 2005، ص 06،07

يبين الجدول المؤشرات الفرعية في النموذج والتي تستعمل لقياس درجة المؤشرات الرئيسية في CAMELS والذي يقيس جوانب الحيطة الجزئية لكل مؤسسة بشكل منفرد يأخذ بعين الاعتبار عند تقييم وضعية البنك جميع المتغيرات التي قد تؤثر عليه سواء تعلق الأمر بالمتغيرات الداخلية والتي

تتعلق أساسا برأس المال وكذا السياسة الاقراضية وكذلك مؤشرات المردودية، أو المتغيرات الخارجية كسعر الفائدة وأسعار الصرف وكل ما يتعلق بتقلبات السوق.

❖ **مؤشرات صندوق النقد الدولي ISF**

وضع صندوق النقد الدولي مؤشرات لتحليل القطاع المصرفي وقياس صلابته تسمى financière indicateur de solidité وهي عبارة عن 24 مؤشر مقسمة لثلاث مجموعات وتحسب باستخدام البيانات النسبية لأقصر فترة ممكنة (على سبيل المثال البيانات ربع سنوية).

الجدول رقم 02: مؤشرات الصلابة المالية لصندوق النقد الدولي ISF

المجموعات	المؤشرات	
مؤشرات خاصة بالأموال الخاصة والمساهمين	1 الأموال القانونية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر 2 الأموال القاعدية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر 3 الأموال الخاصة ÷ الأصول 4 مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال القاعدية	5 مردودية الأموال الخاصة 6 المخاطر الكبرى ÷ الأموال الخاصة 7 صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال القاعدية 8 صافي إجمالي المشتقات المالية ÷ الأموال الخاصة 9 الوضعية الصافية للأسهم ÷ الأموال الخاصة
مؤشرات تتعلق بالأصول	10. الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول 11. الأصول السائلة ÷ خصوم ق. الأجل 12.ودائع الزبائن ÷ مجموع القروض 13. مردودية الأصول 14. القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض	16. . التوزيع القطاعي للقروض ÷ مجموع القروض القروض العقارية ÷ مجموع القروض 17. القروض العقارية التجارية ÷ مجموع القروض 18. التوزيع الجغرافي للقروض ÷ إجمالي القروض 19. القروض بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض 20. الخصوم بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض
مؤشرات الإيرادات والنفقات	21. هامش الفائدة ÷ الناتج البنكي الإجمالي 22. أعباء التحويلات ÷ إجمالي المنتجات	23. الأعباء خارج الفوائد ÷ إجمالي الإيرادات 24. أعباء المستخدمين ÷ إجمالي الأعباء خارج الفوائد

Source: fonds monétaire international, Indicateurs de solidité financière , 2006 , p 76

❖ **مؤشرات لجنة بازل الدولية**

لقد عملت لجنة بازل على وضع معايير موحدة للرقابة على أعمال البنوك ومن أجل ضمان سلامة الجهاز المصرفي في ظل الأزمات، وهو ما جعلها تصدر ثلاث اتفاقيات رئيسية تتماشى والتغيرات الدولية والتي كان أخرها اتفاقية بازل 3 سنة 2010 والتي سنتطرق إليها في المحور الموالي.

2. بازل III كرؤية جديدة لتعزيز صلابة الجهاز البنكي في ظل الأزمة المالية الأخيرة

بناء على توصيات وتوجيهات دول العشرين G20 في سبتمبر 2009، أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي العالمي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، سميت بمعايير بازل 3 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019.

1.2 أسباب اللجوء إلى اتفاقية بازل III :

مع انتشار نطاق الأزمة العالمية والتي كانت البنوك الأمريكية هي منطلقها ثم مست مختلف دول العالم بحكم الترابط المالي وكذا انهيار كبرى البنوك والمؤسسات المالية التي لها ارتباطات في الأسواق العالمية والتي هي من نوع Too big to fail و Too connected to fail والذين توسعوا في عملية منح القروض العقارية من نوع Subprimes والتمادي في عملية التوريق وإعادة التوريق وإخراج الأصول عن الميزانية لتبين أن معدل كفاية رأس المال في إطاره القانوني السليم، وكذا قيام وكالات التصنيف الائتماني بمنح تنقيط عالي للأصول المورقة أعلى بكثير من قيمتها لتضمن بيع الأصول وهذا في إطار مصالح شخصية بين المصدرين لتلك الأوراق وشركات التنقيط.كل هذه النقاط عجلت باشتداد حدة الأزمة وانعكاساتها على مختلف الأنظمة المالية والبنكية وهو ما دفع بلجنة بازل لإعادة النظر في معايير الاتفاقية السابقة التي أثبتت قصورها خاصة بعد إفلاس العديد البنوك التي مستها الأزمة على غرار بنك "ليمان براذرز"، ويمكن إيجاز أهم أسباب اللجوء إلى بازل 3 في النقاط التالية:**(Dimitriu, 2011, P P 298,299)**

- ✓ مستوى كفاية رأس المال ومكوناته في بازل II غير مناسب وكافي وهو أحد أسباب إفلاس العديد من البنوك بحكم عدم قدرته على امتصاص الصدمات.
- ✓ في بازل II تم تفويض تقييم مخاطر الائتمان إلى مؤسسات غير مصرفية مثل وكالات التصنيف وهو ما أدى إلى تضارب في المصالح، كما تم تسجيل ضعف النماذج الداخلية لقياس المخاطر والتنبؤ والتي أكدت الأزمة قصورها وفشلها.
- ✓ لم تحضى الركيزتين الأولى والثانية في بازل II باهتمام كبير للغاية، بحكم أنهما يتطلبان شفافية كاملة حول مكونات رأس المال وكذا تبيان مخاطر البنوك ومحاولة فهمها .

2.2 محاور اتفاقية بازل III

تضمنت اتفاقية بازل 3 مجموعة من الاقتراحات التي اهتمت بإصلاح متطلبات رأس المال لزيادة صلابته وتعزيز قدرته على تغطية وامتصاص المخاطر التي يتعرض إليها البنك في فترة الأزمات.

❖ **متطلبات رأس المال وفق متطلبات اتفاقية بازل III:**

وفقا للاتفاقية فان أهم المستجدات التي تخص رأس المال تمثلت في:

✓ **رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة :**

نصت مقررات بازل III على رفع وتحس نوعية الأموال الخاصة في البنوك وذلك لتعزيز قدراتها على امتصاص المخاطر ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف الأموال الخاصة وتم تقسيم رأس المال إلى شريحتين بدل ثلاثة وهما: **(نجار، 2013، ص 280،281)**

- الشريحة الأولى:

تتكون من قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، كما تتضمن حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أي أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة، وسميت هذه الشريحة بالشريحة الإضافية ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 %إلى 4.5 % أما ما تمثله الشريحة الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1% سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2015.

- الشريحة الثانية:

وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون، أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر سوف تنخفض تدريجيا حتى تستقر عند 2% ابتداء من 2015.

✓ **تدعيم الصلابة المالية للبنوك:**

قامت اتفاقية بازل 3 بتعزيز الصلابة المالية للبنوك من خلال تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية حيث فرضت اتفاقية بازل 3 تكوين مخصص لتقلبات البيئة الكلية لنشاط البنوك يتراوح بين 0 % و2.5 وبالتالي سيتم رفع الشريحة الأولى لتصبح الأموال الخاصة تشكل 7 %من إجمالي متطلبات رأس المال، كما تم تشكيل وسادة أمان تكون على مراحل متدرجة بين عامي 2016 و 2019 وذلك لتمكين البنوك من تكوين هامش إضافي يزيد من قدراتها على امتصاص الصدمات في حالة حدوث صدمة شديدة. **(Banque Centrale Du Luxembourg, 2011 , P 17)**

الجدول رقم 03: متطلبات رأس المال حسب بازل III

	الأسهم العادية من الشريحة الأولى	إجمالي الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	% 4.5	% 6	% 8
وسادة الأمان	% 2.5		
الحد الأدنى متضمن الوسادة	%7	% 8.5	%10.5
هامش ضد التقلبات الدورية والمفاجئة	%2.5 -0		

source : Bank For International Settlements, Basel III: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks And Banking Systems, Basel Committee On Banking Supervision, December 2010 (Rev June 2011), p 64

❖ **اعتماد نسبة الرافعة المالية:**

كان الرفع المالي سببًا رئيسيًا لأزمة الرهن العقاري فالبنوك تمادت في استعمال الرفع المالي في ظل عدم وجود قيود عليها ونتيجة لذلك، وحددت بازل في هذا الإطار الجديد نسبة رافعة مالية بحد أدنى 3٪ من إجمالي رأس مال ويشمل ذلك جميع أصول الميزانية وخارج الميزانية، وتم وضع فترة إشراف احترازية بين جانفي 2011 و2013 تم فيها وضع نماذج لمتابعة النسبة باستمرار إلى غاية جانفي 2015،ثم بدأ تطبيقها في 1 جانفي 2018 بصفة نهائية. **(bis,2011, p 63)**.

❖ **إدخال معايير السيولة العالمية:**

قدمت لجنة بازل نظام تنظيم سيولة جديد يتكون من نسبتين هما: **(Banque Centrale Du Luxembourg, 2011 , P 17)**

نسبة تغطية السيولة (LCR):

وتهدف لتعزيز البنك لقدراته على التكيف مع تقلبات السيولة المحتملة على مدى 30 يومًا من خلال ضمان أن البنوك لديها ما يكفي من الموجودات السائلة عالية الجودة من أجل تعويض صافي التدفقات النقدية التي قد تواجهها في سيناريو الأزمة (سحوبات للودائع أو سحب نقدي كبير غير عادي على السيولة) على المدى القصير ويجب أن تكون الأصول السائلة عالية الجودة المحتفظ بها في البورصة غير مربوطة في الأسواق خلال فترة الأزمة. وقد دخلت النسبة فترة في مراقبة منذ 2011، وتم إدخالها كمعيار احترازي منذ 1 يناير 2015. **(bis,2011, p 09)**

ويحسب وفق المعادلة التالية : **(bis,2010, p 03)**

$$LCR = \frac{\text{الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR):

إلى جانب السيولة قصيرة الأجل، يغطي إطار عمل بازل 3 أيضا شرط للسيولة على المدى الطويل وتسمى بنسبة صافي التمويل المستقر والتي تقارن بين الموارد المالية المستقرة للبنوك مع احتياجاتها المالية المستقرة، بما في ذلك البنود خارج الميزانية، وتم إخضاع هذه النسبة لفترة مراقبة منذ عام 2012، وتم تقديمها كمعيار من 2018. **(bis,2011, p 09)**

ويحسب وفق المعادلة التالية : (bis,2011, p 25)

$$NSFR = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقرة لسنة}} \geq 100$$

❖ **إدارة المخاطر والإشراف عليها وانضباط السوق**

وتناولت هذه الدعامة كل ما يخص إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر على نطاق البنك، بما في ذلك المخاطر خارج الميزانية وأنشطة التوريق، وممارسات إعادة التقييم، واختبار الضغط، وإدارة الشركات والكليات الإشرافي(bcbs) ، كما ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة بضرورة الإفصاح عن العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة، كما تنشر عبر موقعها الالكتروني كل الخصائص الخاصة بالأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة إضافة لإجبارها على الإفصاح اليومي والدقيق والواضح حتى يسمح للمتعاملين في السوق وإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك. **(نجار، 2013، ص 284)**

3. تعزيز الإشراف والرقابة في إطار الصلابة المصرفية في النظام الجزائري

لقد سعى بنك الجزائر إلى تعزيز صلابة الجهاز المصرفي بناء على الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية الأخيرة وذلك من خلال إدخال تعديلات نوعية على الأمر 10-04 المؤرخ 26 أوت 2010 المعدل للقانون 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، وبناء على التوصيات الصادرة عن بعثة تقييم النظام المالي الجزائري في 2013 بهدف تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة والإشراف في إطار دعم صلابة وسلامة الجهاز المصرفي **(Bank of algeria, 2014 chapitre, p 99.)**

1.3 تعزيز صلابة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل معايير بازل 3 والتطورات الدولية

سعى النظام البنكي الجزائري لمسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المصرفية العالمية حتى وإن كان الأمر قد سجل تأخرا ملحوظا منها مقررات بازل III، من خلال إصدار بعض الأنظمة والمراسيم التي كان الهدف منها وضع أرضية مساعدة لتطبيق مضمون الاتفاقية.

❖ **تعزيز متطلبات رأس المال وكفايته**

يمثل رأس المال دعامة الضمان الأولى بالنسبة للعملاء والمودعين، ولهذا فوجود حجم كاف من رأس المال يعتبر أمرا مهما في ضمان ملائمة هذه الهيئات أمام تعدد المخاطر وهو ما ينعكس على سلامة النظام المصرفي ككل، ونظرا لأهمية هذا التنظيم الاحترازي فقد أولى له المشرع الجزائري أهمية كبيرة خاصة جعله عرضة للكثير من التغيرات وهو ما يبينه الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04 : تطور رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر.

رقم النظام	السنة	رأس مال البنوك	رأس مال المؤسسات المالية
النظام 90-01	**1990**	**500 مليون دينار جزائري**	**100 مليون دينار جزائري**
النظام 04-01	**2004**	**2 ملايير و500 مليون دينار جزائري**	**500 مليون دينار جزائري**
النظام 08-04	**2008**	**10 ملايير دينار جزائري**	**3 ملايير و500 مليون دينار جزائري**
النظام 18-03	**2018**	**20 مليار دينار جزائري**	**6 ملايير و500 مليون دينار جزائري**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مضمون النظم السابقة

يمكن القول أن رفع مستوى رأس المال يسمح بإعطاء دفعة قوية في مجال تعزيز القاعدة المالية للبنوك والنظام البنكي بصفحة عامة ويعطيها القدرة في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد الوطني، وكملاحظة فرفع الحد الأدنى لرأس المال سوف يمس البنوك الخاصة فقط عكس البنوك العمومية والتي يتجاوز رأس مالها أضعاف الحد القانوني.

وفيما يتعلق بنسبة الملاءة وكفاية رأس المال ومن أجل مسايرة التغيرات الحاصلة دوليا تم إصدار النظام 14-01 والمؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يهدف إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر والذي تم تحديده سابقا في التعليمة 74-94 بـ 8% مع نهاية 1999 بعد فترة تطبيق تدريجية امتدت مابين منتصف 1995 وديسمبر 1999، وتم رفعه كما يلي: **(النظام 14-2014،01، ص21)**

- ألزم المشرع البنوك والمؤسسات المالية معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع الأموال الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية، ومخاطر السوق .
- ضرورة تغطية الشريحة الأولى والمعروفة بالأموال الخاصة القاعدية مجمل المخاطر والمتمثلة في مخاطر القرض والعملياتية ومخاطر السوق ب 7% على الأقل.
- في سبيل تعزيز صلابة رأس المال تم استحداث وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة بحيث . وعليه يصبح معدل الملاءة كما يلي:

$$\text{معدل الملاءة} = \frac{\text{الاموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض مرجحة+ مخاطر العملياتية مرجحة} \times 12.5 + \text{مخاطر السوق مرجحة} \times 12.5} \geq 9.5\%$$

الجدول رقم 05: معدل ملاءة النظام البنكي والأموال القاعدية خلال الفترة 2012-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة ملاءة النظام المصرفي	23.77	23.62	21.5	16.02	18.39	18.86	19.56
ملاءة الأموال القاعدية	17	17.48	15.51	13.31	15.75	16.33	15.18

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على التقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ ارتفاع معدل ملاءة النظام البنكي أكثر من النسبة القانونية والتي كانت قبل 2014 في حدود 8% والتي أصبحت 9.5% في سنة 2014 وهذا بسبب إقدام البنوك على رفع مستوى الاحتياطات من أجل استيفاء الشروط المتعلقة بالكفاية، والملاحظ أن النسبة انخفضت بعد 2014 بسبب أن معدل الملاءة أصبح يأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر لكنه بقي أعلى من المعدل في بازل III.

❖ **نسب السيولة في النظام البنكي الجزائري**

إن نسبة السيولة المطبقة في الجزائر هي التي نص عليها النظام 11-04 والمؤرخ في 24 ماي 2011، والذي حدد تعريف وقياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة ما بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى الالتزامات المقدمة وقصيرة الأجل وتسمى بالمعامل الأدنى للسيولة.**(النظام 04-11، 14، ص 28)**

المعامل الأدنى للسيولة ≥ 100%

كما استعان البنك المركزي ببعض المؤشرات الصادرة من صندوق النقد الدولي سنة 2006 والتي تدخل في إطار تقييم صلابة الجهاز المصرفي وهما:

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{خصوم قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم 06: نسب سيولة النظام البنكي الجزائري ما بين 2011-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	50.16%	45.87%	40.46%	37.96%	27.17%	23.5%	23.74%

الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل	103.73%	107.51%	93.52%	82.06%	61.64%	58.39%	53.86%

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على التقارير السنوية للبنك المركزي لسنتي 2015 – 2017.

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ الانخفاض المستمر والمتتالي لنسبة السيولة الأولى والمتعلقة بالسيولة السائلة لإجمالي الأصول وهذا راجع أساسا إلى زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك (العمومية والخاصة) والتي بلغت أكثر من 8877 مليار دينار في 2017 مقابل 3266 مليار سنة 2011 خاصة القروض المتوسطة والطويلة منها والتي تشكل 75 % من حجم القروض. أما النسبة الثانية والتي تبين تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل فقد سجلت أيضا انخفاضا بسبب الزيادة في حجم الخصوم قصيرة الأجل بنسبة تفوق الزيادة في الأصول السائلة، فقد سجلت المصارف نسبة في حدود 53 % فقط سنة 2017 مقارنة بسنتي 2011 و2012 والتي تجاوزت فيهما النسبة المعدل القانوني وهذا حسب تقارير البنك المركزي.

- **نسبة الرافعة المالية**

تعتبر نسبة الرافعة المالية من بين النسب التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة والتي تحسب من خلال قسمة متوسط الأصول على متوسط رأس المال الخاص. ويبين الجدول 07 تطور نسب السيولة في النظام البنكي الجزائري والتي تبين قدرة تغطية النتائج لتكاليف وتحسب من خلال المعادلة التالية:

الجدول رقم 07: نسب الرافعة المالية في النظام البنكي الجزائري

السنة	2015	2016	2017
نسبة الرافعة المالية	11%	10%	9%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير البنك المركزي 2017

ويبين الجدول رقم 07 نسب الرافعة المالية المسجلة على النظام البنكي والتي تراوحت في حدود 10 % كمتوسط في الثلاث سنوات وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعمول بيه حسب بازل III وهي 3 %، ويرجع ذلك لارتفاع مساهمة القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد.

- **ترجيح المخاطر في النظام البنكي الجزائري**

في وقت سابق كانت الجزائر تعتمد على تنقيط هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية (Coface) كمرجع لتقدير خطر البلد، وتماشيا مع التطورات الدولية والتي دفعت بالمشرع الجزائري لإصدار النظام الجديد والهادف لتطبيق معايير اتفاقية بازلIIوIII، فأصبحت الجزائر تطبق التصنيف الذي تصدره المؤسسات العالمية.

الجدول رقم08 : ترجيح مخاطر القرض في الجزائر (%)

التنقيط الخارجي للقرض*	AAA إلى AA−	A+ إلى A−	BBB+ إلى BBB−	BB− إلى BB+	B− إلى B+	أقل من B−	لا يوجد تنقيط
الترجيح لدول والبنوك المركزية	0	20	50	100	100	150	100
الترجيح للهيئات العمومية	20	50	50	100	100	150	50
ترجيح المستحقات ذات الأجل يفوق 3 أشهر للبنوك والمؤسسات المالية	20	50	50	100	100	150	50
ترجيح المستحقات ذات الأجل ابتدائي او يساوي 3 أشهر	20	20	20	50	50	150	20
الترجيح الخارجي للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة	20	50	100	100	150	150	100

المصدر: النظام(14−01)، الصادر في 16 فيفري 2014، الجريدة الرسمية 56، سبتمبر2014، ص، 24،23

من خلال الجدول رقم 08 يتبين أن النظام الجزائري أصبح يأخذ بعين الاعتبار التنقيط الصادر من مؤسسة ستندار أند بورز أو ما يعادلها وهو ما تم التوصية به في اتفاقية بازل الثانية والثالثة، وما يعاب على المشرع الجزائري والمتمثل في اللجنة المصرفية وفق ما جاء في النظام (14−01) أنها تمنح ترجيح غير مرتفع للمخاطر الغير منقطة مقارنة ببعض الترجيحات الأخرى.

2.3 عصرنة وظيفة الإشراف والرقابة في النظام البنكي الجزائري

في إطار السعي نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال الإشراف البنكي يواصل بنك الجزائر أشغال العصرنة وتطوير نظام الرقابة ليتماشى مع التنظيمات الجديدة وشمل هذا التطوير:

❖ **إنشاء نظام تنقيط بنكي SNB**

يعد نظام SNB طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية والمتمثلة في طريقة CAMELS، بحيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر، والذي تم تطويره بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ليتماشى ومبادئ الرقابة المصرفية لبازل، يسمح هذا النظام بـ : **(بنك الجزائر ، 2012، ص 144)**

- ✓ رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية.
- ✓ تخفيض تكلفة الإشراف بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.

- ✓ استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

وقد تم العمل به منذ 2015 واستخلص مجموعة من النقائص سيتم عرضها في الجدول رقم 09

الجدول رقم 09: نتائج الرقابة الشاملة باستخدام SNB لسنة 2015

السنة	المؤسسات التي شملتها الرقابة	نتائج الدراسة	
		الحوكمة	إدارة المخاطر
2015	5 بنوك عمومية 4 بنوك خاصة بنك واحد مختلط	– عدم وجود هياكل مكرسة للوظيفة الإستراتجية. – نقص الخطط الإستراتيجية خاصة في البنوك العمومية والخاصة، أما فروع البنوك الأجنبية فالخطط توضع من الشركة الأم. – وجود أعضاء في الإدارة غير مصرح بهم.	– وجود قصور في إدارة مخاطر القرض من حيث تحديد وقياس ومتابعة مخاطر القرض. – نقص في تحليل الملفات والتصنيف وتكوين المؤونات ومنح القروض لعملاء غير مؤهلين للتمويل نظرا لتدني وضعهم المالي. – وجود تركيز للقروض المنوحة من الناحية الجغرافية ومن ناحية الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015، ص 124-126

من خلال الجدول 09 والذي يبين نتائج تطبيق نظام التنقيط البنكي لأول مرة والذي شمل 10 بنوك وتم التركيز على إدارة المخاطر والحوكمة، وخلصت الدراسة والرقابة الشاملة باستخدام SNB أن هناك قصور في تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الجزائرية وبدرجة أقل الفروع الأجنبية والتي تنعكس على جودة أنشطة الإدارة، كما تم تسجيل تدني مستوى الرقابة فيما يخص آليات منح القروض وعدم الإفصاح وتدني مستوى الشفافية في كل المعلومات المتعلقة بالمستفيدين .

الجدول رقم 10 : نتائج الرقابة الشاملة باستخدام SNB لسنتي 2016 و2017

السنة	المؤسسات التي شملتها الرقابة	نتائج الدراسة		
		نوعية الأصول والأموال الخاصة	السيولة	المردودية

2016	2 بنوك + مؤسسة مالية واحدة	تجاوز المعيار القانوني لتقسيم المخاطر 25 ٪ من الأموال الخاصة القانونية، - عدم وجود تحليل تفصيلي لمردودية الزبائن عند تصنيف المخاطر. - معدل مرتفع نسبيا للمستحقات غير الناجعة للمؤسسة المالية الخاضعة لرقابة. - انخفاض معدل ملاءة البنكين منذ 2014.	-انتقال معامل السيولة من 151٪ إلى 141٪ - معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في حدوده القانونية. - 50 % من الأرباح توجه للاحتياطات الاختيارية.	- زيادة تقدر بـ 12.11 ٪ في النتيجة الصافية لأحد البنوك - تحسن النتيجة الصافية للبنك الثاني والذي سجل ارتفاعا قدره 132 ٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة. - نشاط المؤسسة المالية مرتفع لكنه في تنازل في أخر 3 سنوات
2017	2 بنوك + 4مؤسسات مالية	- تواجد نقائص في التنظيم العام، تتعلق أساسا بغياب سياسات وإجراءات وهيكل مخصص للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة. -ارتفاع معدل المستحقات الغير الناجعة على مستوى المؤسسة المالية الخاضعة لرقابة بلغ 12 % من حجم القروض. - تدني مستوى الملاءة الموصى بها في التنظيم الجديد الصادر في 2014	- عدم ترسيم إجراءات وسياسات ذات صلة بإدارة مخاطر السيولة، وكذا ضعف الرقابة الدائمة في تغطيته. - تتميز إدارة الموارد على مستوى بنك واحد بتركيزها على خمسة زبائن، والذين يمثلون لوحدهم نسبة 50٪ من مجمل الودائع التي تم تحصيلها لدى المودعين 30 الأوائل	- عدم استقرار نتائج المؤسسات الخاضعة لرقابة وتدنيها مقارنة بتلك المسجلة سابقا. - تذبذب معدلات مردودية الأصول، المحققة على مدار السنتين أو الثالث سنوات التي سبقت إجراء المهمة. - النتائج المحققة تم توزيعها في شكل أرباح للمساهمين.

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2016 ، 2017

بعد استخدام نظام SNB لأول مرة في 2015، أعيد استخدامه في السنوات الموالية لكن بتوسعة نشاط الرقابة ليشمل جودة الأصول والأموال الخاصة، السيولة وكذا المردودية والتي كان لها أثر على إدارة المخاطر بسبب وجود قصور إدارية ونقص الحوكمة والتي تنعكس على اغلب نشاطات البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة.

ففي سنة 2016 تم تسجيل قصور في منصب المسؤول الأول عن الالتزامات والذي يوجد في حالة شغور مع تسجيل حالات تراكم لمهام المسؤولين وهو ما انعكس على جودة الأموال الخاصة والأصول، فعدم وجود مسؤول عن الالتزامات ينعكس ذلك على السياسة الاقراضية بحيث تصبح آليات منح القروض لا تخضع لمعايير الأمان والضمان وتقلل من نوعية وجودة محفظة القروض، فالملاحظ أن القروض الممنوحة لا تستوفي شروط السلامة المالية خاصة للجهة التي تم منحها الائتمان وهو ما أدى بالتركيز في مجال القروض لجهات ومناطق معينة كل هذا أدى لارتفاع القروض المتعثرة وزيادة المستحقات الغير ناجعة. أما سبب انخفاض معدل الملاءة فهو راجع لدخول التنظيم الجديد حيز التنفيذ والذي يشمل المخاطر العملياتية ومخاطر السوق.

❖ **اختبارات الضغط**

باشر البنك المركزي الجزائري وبدعم فني من البنك الدولي أعمال تطوير نموذج متكامل وديناميكي للاختبارات القدرة على تحمل الضغوط من أجل وضع تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك والسلطات الإشرافية قبل حدوث الأزمة ومحاولة تقييم الخسائر بعد حدوثها، من خلال تطبيق آلي يستند لنظام إسقاط مالي يعمل على تحديد وقياس نقاط ضعف البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة وذلك على مستوى كل مؤسسة على حدة، وعلى مستوى الجهاز المصرفي في مجمله، بحيث يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية لأية تغييرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،...) مع اعتبار حدوث كل عامل على حدة أو تزامن حدوث أكثر من عامل وتأثير ذلك على هيكل البنوك وتدني رسملتها وبصفة عامة مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي الوطني في ظل إمكانية انتشار الأزمة مابين المؤسسات الناشطة في النظام أو كما يعرف بأثر العدوى المالية. (بنك الجزائر، 2015، ص 119)

وقد تم تطبيق أول تمرين تحمل الضغط سنة 2016 وعلى امتداد ثلاث سنوات وتشمل تقييم السيولة والملاءة على مستوى بنكين وفقا لسيناريوهين أحدهما قاعدي والأخر متقدم لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، من خلال تطبيق "نموذج التوقعات المالية" الذي تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني في إطار المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي.

وفي سنة 2017 تم إعادة اختبارات الضغط على 20 بنك وتم الحصول على نتائج مكملة للمتحصل عليها من طرف مصالح الإشراف والتي قامت بها على أساس التقرير المالي والاحترازي الدوري للبنوك والمؤسسات المالية (بنك الجزائر، 2017، ص 99).

الجدول رقم 11 : حالات عدم الامتثال لقواعد الملاءة و السيولة لسنتي 2015 و2016

	2015		2016	
طبيعة حالات عدم الامتثال للأنظمة السارية	عدد البنوك والمؤسسات المالية	عدد حالات عدم الامتثال	عدد البنوك وم.م	عدد حالات عدم الامتثال
معامل الملاءة	بنكين	4	0	0
معامل الأموال الخاصة القاعدية	بنكين	4	0	0
وسادة الأمان	03 بنوك	7	بنكين	6
معامل السيولة قصيرة الأجل	06 بنوك	10	بنك واحد	18

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على: التقرير السنوي لبنك الجزائري لسنتي: 2015، 2016، ص121 وص 114 على التوالي.

من خلال الجدول رقم 11 يتبين وجود حالات عدم امتثال لقواعد الملاءة والسيولة وهذا راجع أساسا لصعوبات التي واجهت بعض البنوك في التكييف مع المعايير الاحترازية الجديدة المتضمن نسبة الملاءة الإجمالية ونسبة ملاءة الأموال القاعدية وكذا وسادة الأمان، لكن سرعان ما تم تدارك الأمر في سنة 2016 بالنسبة لنسبة الأولى والثانية أما وسادة الأمان فمازال هناك حالات عدم امتثال للبنوك وهو ما يؤكد عدم قدرتها على توفير أموال إضافية لتغطية متطلبات وسادة الأمان .

من جهة أخرى شهد معامل السيولة حالات عدم امتثال منذ سنة 2014 بناء على المعاينات التي تمت على بعض البنوك العمومية، وهذا ما يفسر وجود مشاكل في السيولة على مستوى بعض البنوك رغم وجود حالات تصحيحية خاصة في سنة 2016 والتي كانت في نفس السنة المالية.

الجدول رقم 12: حالات عدم الامتثال والنقائص للقواعد الاحترازية مع نهاية سنة 2017

	تردد التصريح	عدد المؤسسات	مجموع المخالفات
معامل الملاءة	ثلاثي	0	0
معامل الأموال الخاصة القاعدية	ثلاثي	0	0
وسادة الأمان	ثلاثي	بنك واحد	2
25 %من الأموال الخاصة القانونية	ثلاثي	بنكين اثنين	8
8 مرات ضعف الأموال الخاصة القانونية	ثلاثي	0	0
10 %من الأموال الخاصة حسب العملة الصعبة	شهري	0	0
30% من الأموال الخاصة على إجمالي العملات الصعبة	شهري	0	0
معامل السيولة	ثلاثي	ثلاثة بنوك	13

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2017، ص 108

نلاحظ انخفاض حالات عدم الامتثال للقواعد الاحترازية المنظمة للعمل البنكي في الجزائر إلى 48 حالة وهذا بناءا على التصريحات الدورية المقدمة من مختلف المؤسسات للجنة المصرفية، وسجلت قواعد النظام 14-01 نتائج مقبولة حيث تم تسجيل نقص في تشكيل وسادة الأمان لبنك واحد فقط خلال الثلاثيين الثاني والثالث فقط وتم معالجة الأمر، وفي مقابل ذلك لم يتم تسجيل أي تجاوز في معدل ملاءة الأموال القاعدية والإجمالية عكس السنوات السابقة والتي عانت البنوك بسبب عدم التكيف بسرعة مع بنود التنظيم الجديد الصادر في فيفري 2014.

من جهة أخرى لا تزال بعض البنوك تعاني من مشكل سيولة، بحيث تم تسجيل 13 حالة عدم امتثال لأربع بنوك، ما جعل معدل السيولة ينخفض تحت الحد الأدنى و المقدر بـ 100%، وتمكن بنكين من تحسين الأوضاع قبل نهاية الثلاثي الأخير من السنة.

وفيا يخص بنود النظام 14-02 والمتعلق بتقسيم المخاطر فلا يزال بنكين عموميين لا يمتثلان لنسبة تقسيم المخاطر الفردية والتي لا تتجاوز 25% من مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية، وهذا راجع بالأساس لعائق تمويل المؤسسات العمومية والذي يقع على البنوك العمومية.

3.4 واقع صلابة النظام البنكي الجزائري تماشيا والتطورات الدولية

عمل بنك الجزائر على ضمان استقرار وصلابة الجهاز المركزي من خلال وضع لجنة سنة 2009 مهمتها ضمان الاستقرار المالي يترأسها المحافظ، ومهمتها الأساسية هي مراجعة مؤشرات الصلابة المالية المطبقة في الجزائر والمستنبطة من مؤشرات صندوق النقد الدولي أساسا والتي تهدف للوقوف على النقائص التي قد تؤدي إلى هشاشة النظام المصرفي ككل.

الجدول رقم 13: تطور مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر في الفترة 2012-2017 (%)

المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الملاءة الإجمالية	23.62	21.50	15.98	18.39	18.86	19.56
نسبة الملاءة على الغير	17.48	15.51	13.27	15.75	16.33	15.18
المستحقات غير منتجة للأموال الخاصة النظامية	16.11	17.12	21.40	27.01	34.32	34.37
معدل المستحقات المصنفة	11.73	0.56	9.21	9.80	11.88	12.29
معدل صافي المستحقات المصنفة	3.54	3.36	3.20	3.98	5.40	5.98
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	69.79	68.19	65.22	59.23	54.50	51.37
مردودية الأموال الخاصة	22.67	19.00	23.55	20.34	18.14	17.84
مردودية الأصول	1.93	1.67	1.98	1.83	1.86	2.01

نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	64.17	69.45	86.51	66.82	72.64	72.65
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي	5.64	33.53	40.69	40.01	34.07	36.97
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	45.87	40.46	37.96	27.17	23.56	23.74
الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	107.51	93.52	82.06	61.64	58.39	53.86

المصدر:تقرير بنك الجزائر لسنتي 2016 و 2017.

يبين الجدول 13 مختلف مؤشرات قياس الصلابة المالية والتي تبين سلامة النظام البنكي الجزائري، بحيث أن نسب الملاءة هي أعلى من النسب القانونية في التنظيم الاحترازي وأيضا أعلى من النسب المطبقة في بازل III وفي هذا السياق يعمل بنك الجزائر على رفع رأسمال المصارف العمومية وجعلها تخصص جزء من نتائجها للاحتياط مما سمح لها للاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية، وفيم يتعلق بالمستحقات المصنفة والتي تعكس حجم القروض الغير ناجعة فقد سجل النظام البنكي تحسنا في السنوات الأخيرة بحيث تم تسجيل نسبة 9.80% سنة 2015 مقابل حوالي 11.7% سنة 2012 لكنها ارتفعت في السنتين الأخيرتين لتصل في حدود 12.5% سنة 2017 وهو راجع إلى تحويل حصة كبيرة من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل ANGEM, CNAC, ANSEJ التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة والتي ساهمت بنسبة % 22 في ارتفاع القروض غير الناجعة للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة هذا حسب تقرير بنك الجزائر لسنتي 2016 و2017. أما فيما يتعلق بالمردودية، فالنسبة ROA سجلت تراجعا في السنوات الأخيرة وهذا راجع بالأساس لزيادة حجم متوسط الأصول مقارنة بارتفاع النتائج، أما نسبة ROE فقد شهدت ارتفاعا متتاليا وهذا راجع لتحسن نتائج البنك مقارنة بمتوسط رأس مالها.

خاتمة

كان لاتفاقية بازل III دورا بارزا في دعم وتعزيز صلابة استقرار الجهاز المصرفي من خلال تعزيز قدرتها على التحكم في المخاطر باستحداث نظم احترازية جديدة تتماشى والتطورات الدولية .

❖ **نتائج البحث**

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ في إطار دعم صلابة البنوك، ركزت اتفاقية بازل III على أوجه القصور التي كشفت عنها الأزمة العالمية في بازل II من خلال دعم صلابة رأس المال وتحديث نسب السيولة.
- ✓ ساهم صندوق النقد الدولي في دعم استقرار وصلابة النظام البنكي الجزائري من خلال إسهامه في عصرنة وظيفة الرقابة والإشراف وكذا المساعدة في تطبيق مؤشرات ISF.

- ✓ لم يكن بنك الجزائر بمعزل عن التّطوّرات العالميّة، وإن كانت أغلب ردود أفعاله متأخّرة، فقد أدخل تعديلات مست التنظيم الاحترازي كاستجابة لتداعيات الأزمة العالمية والتطورات الحاصلة على مستوى اتفاقيات بازل الدولية وهو ما يثبت صحة فرضيتنا الرئيسية.
- ✓ رغم مسايرة التنظيم الإحترازي لبنود اتفاقية بازل III من ناحية التكيف القانوني، لكن يبقى التطبيق على ارض الواقع يشهد بعد القصور وهذا ما بينته بعض حالات عدم الامتثال لمجموعة من البنوك بسبب عدم قدرة الكثير من البنوك الخاصة على رفع حجم رأس مالها.
- ✓ لقد أكدت مؤشرات الصلابة المالية على سلامة الجهاز المصرفي الجزائري من خلال النتائج المحققة في السنوات الأخيرة في ظل امتثال البنوك نسبيا للنظم الاحترازية المعمول بها.
- ✓ ساهمت الرقابة الشاملة في الكشف عن حالات عدم الامتثال وهو ما يزيد من يقظة السلطات الرقابية اتجاه تلك الاختلالات ومحاولة دفع البنوك نحو تصحيحها والتقليل منها مستقبلا، وهذا ما يزيد من صلابة البنوك عكس ما كان عليه سابقا(قبل أزمة البنوك الخاصة 2004).

❖ **توصيات الدراسة**

على ضوء دراستنا والنتائج التي تم الخروج بها يمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها فيما يخص موضوع تسيير المخاطر وتطبيق معايير بازل في الجزائر يمكن ذكرها كما يلي:

- ✓ تشديد الرقابة الخارجية على البنوك لضمان تطبيق القوانين والتعليمات المفروضة من البنك المركزي وكذا اكتشاف المخالفات والتجاوزات ومحاولة معالجتها لضمان استقرار النشاط البنكي.
- ✓ فيما يخص البنوك الجزائرية فهي مطالبة بزيادة درجة الشفافية والإفصاح المالي وعدم التحجج بالسر المهني في إخفاء الوثائق الخاصة بالممارسات البنكية، كونها تمثل دعامة أساسية من دعائم اتفاقيات بازل الثلاث، والتأكيد على نشر البيانات المالية لجميع البنوك على مواقعها الرسمية لتسهيل الأمر على الباحثين من أجل حساب مختلف المؤشرات المالية.
- ✓ ضرورة تبيان كيفية استخدام نظام التنقيط المصرفي SNB وكذا مختلف النسب التي يشملها من أجل مقارنتها مع مؤشر CAMELS.
- ✓ مواصلة العملي في سبيل زيادة عصرنة النظام البنكي وتطوير أجهزته وأنظمته تماشيا والتغيرات الدولية.

قائمة المراجع:

- **المراجع بالغة العربية**

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

✓ حمني، حورية.(2018). تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة –دراسة حالة الجزائر–، جامعة قسنطينة: أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية.

❖ المقالات والدوريات:

✓ نجار، حياة.(2013). اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية* وعلوم التسيير.(العدد 13).

✓ طلفاح، أحمد.(2005). مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي. الكويت: المعهد العربي لتخطيط.

❖ القوانين والأنظمة:

✓ المادة 2، 3 و4 من النظام 14–01، الصادر في 16 فيفري 2014، الجريدة الرسمية العدد 56، 25 سبتمبر 2014.

✓ المادة 3 من النظام 11–04، المؤرخ في 24 ماي 2011، الجريدة الرسمية، العدد 54، 2اكتوبر 2011.

❖ التقارير

✓ التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2012، 2015، 2017

- المراجع باللغة الأجنبية

❖ **Articles et revues**

✓ Malihe, Rostami.(Octobre 2015). Determination of Camels model on bank's performance. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*.(Volume: 2).

✓ Dimitriu, Maria And Others.(January/2011). Credit Risk Management In Terms Of Basel Iii, *Review Of International Comparative Management*.(Special Number).

❖ **Rapport**

✓ fonds monétaire international.(2006). Indicateurs de solidité financière, Guide d'Établissement. Washington.

- ✓ Revue De Stabilité Financière.(2011). Banque Centrale Du Luxembourg..
- ✓ Bank For International Settlements.(December 2010 (Rev June 2011)) Basel III: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks And Banking Systems, Basel Committee On Banking Supervision,
- ✓ bank for international settlements.(december 2010). Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.
- ✓ Bank of algeria, controle et supervision bancaire , rapport annuel 2014 chapitre 7.

❖ web:

- ✓ Basel Committee on Banking Supervision, Basel III summary table in the site: https://www.bis.org/bcbs/basel3/b3_bank_sup_reforms.pdf
- ✓ COBAC, Présentation des indicateurs de solidité financière, Commission Bancaire de l'Afrique Centrale, sur le site http://www.sgcobac.org/jcms/ess_5006/en/historique consulté le 05/04/2019 a 19.00.